مُلخّص

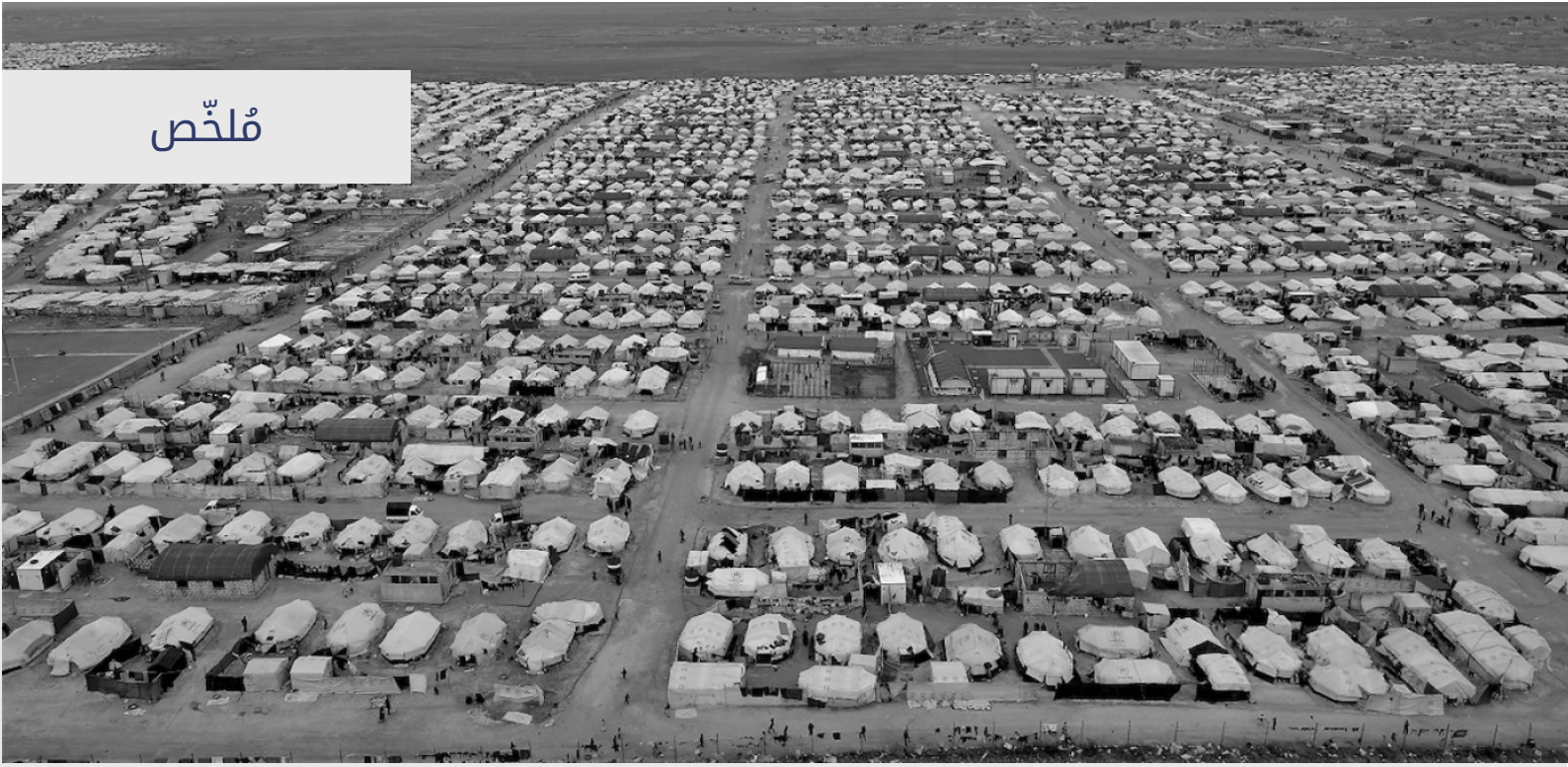

مُخيّم الهول

نحو عمليّة تنظيم لخروج واستقبال وإدماج العائدين

جُلنار أحمد

يوسف وهبي

منظمة العدالة من أجل الحياة

جميع الحقوق محفوظة ©

كانون الثاني يناير 2025

في ظل تصاعد الحديث عن مخيّم الهول بعد سقوط النظام السوري، تُقدّم مُنظمة العدالة من أجل الحياة مُلخّص لعمل بحثي حول تنظيم إخلاء مُخيّم الهول واستقبال وإدماج العائدين منه، تضمّنت تلك الجهود لقاءات مُعمّقة مع مُختصّين وفاعلين مُجتمعيين ونشطاء مدنيين

منظمة العدالة من أجل الحياة هي منظمة سورية غير حكومية وغير ربحية عاملة في شمال شرق سوريا منذ العام ٢٠١٥، مرخصة في ألمانيا منذ العام ٢٠١٩ وفي فرنسا منذ العام ٢٠٢٣.

ضمن رسالة المنظمة المتمثلة بالسعي بشكل تشاركي لتعزيز حقوق الإنسان والحوار وتعزيز الحريّات في سوريّة من خلال التوثيق والمناصرة والوصول وجهود بناء قدرات المجتمعات والمنظّمات، تعمل المنظمة على مسارين استراتيجيين قابلة للتعديل كل ثلاث أعوام، تتلخص في تعزيز العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا وتعزيز حق السوريين والسوريات بالمشاركة السياسية والمدنية.

المحتويات

إخلاء المُخيّم 5
الشفافية ومشاركة المعلومات 5
التنسيق والفعاليّة 7
التأهيل للخروج والتحضير لإعادة الاندماج 7
توصيات وحلول 7
العائلات السوريّة من غير مناطق شمال شرق سوريا 8
مسار مقترح لآليّة استقبال وإعادة إدماج العائدين 9
مكتب خاص 9
اختصاص وصلاحيّات المكتب 10
طبيعة عمل المكتب 10
مضمون عمل المكتب 12
النهج المرتكز على المجتمع 16

إخلاء المُخيّم

يستمر موضوع مُخيّم الهول كقضية أساسية ومعقدة فيما يتعلق بواقع منطقة شمال شرق سوريا ومآلات الاستقرار فيها. وقد شهد العام الماضي بعض التطورات في سبيل إيجاد حل جذري لأزمة المخيم، ومنها توجه نحو مأسسة وتنظيم عمليات إخراج العائلات السورية المنحدرة من مناطق شمال شرق سوريا من المخيم، بالإضافة إلى تقدم في جهود إخراج العائلات العراقية ضمن اتفاقيات مع البرلمان العراقي. إلا أن الطريق نحو حل جذري لا يزال يشوبه الكثير من العثرات والتحديات التي يجب التطرق لها ومحاولة إيجاد حلول لها، بما في ذلك موضوع إخراج العائلات السورية من خارج مناطق شمال شرق سوريا وكذلك العائلات من دول ثالثة. بناء على ذلك نسرد هنا بعض أهم هذه الثغرات وبعض التوصيات ومسارات الحلول بناء على توصيات ومقترحات تم تقديمها من المشاركين/ات في جلسات النقاش المركز.

الشفافية ومشاركة المعلومات

تشير المعطيات المتوافرة إلى غياب مصادر واضحة للمعلومات وتباينات كبيرة في مستوى الوصول والثقة بالمعلومات المتوفرة. يشمل ذلك بيانات العائلات الموجودة في المخيم من جميع الجنسيات، بما في ذلك انتمائهم أو ارتباطهم الحقيقي أو المشتبه بتنظيم داعش. بشكل مشابه يظهر هناك نقص واضح في المعلومات والبيانات المتوافرة عن العائدين/ات من المخيم بما في ذلك قوائم أسمائهم، وأماكن تواجدهم، وحاجاتهم الإنسانية ،والخدمية. على صعيد متصل، يبرز اعتماد الكثير من الفاعلين المحليين، من وجهاء وممثلي مجتمع مدني وممثلي إدارة محلية، على الأدلة القصصية والمعارف الشخصية والمعلومات المتداولة شفهياً بدلاً من المعلومات الهيكلية الموثقة بالأدلة، وذلك رغم انخراطهم المباشر واهتمامهم بالموضوع. من ناحية أخرى تمت الإشارة مكرراً إلى ضعف الشفافية كأحد المحددات لعمليات إخراج العائلات من المخيم وبشكل أساسي عدم وجود معايير

واضحة لترشيح الأسماء للخروج أو معايير محددة للموافقات الأمنية وللبت بقرار الإخراج. في هذا الصدد يمكن طرح مجموعة من التوصيات العملية لزيادة مستوى الشفافية وتحسين الوصول إلى المعلومات، ومنها:

1. العمل على تطوير سلسلة من المعايير الواضحة القابلة للتحقق بما يخص ترشيح العائلات للخروج ومعايير التدقيق والموافقات الأمنية، وتضمين هذه المعايير كجزء من آلية الإخراج المعتمدة ومشاركتها مع جميع الجهات الفاعلة والمنخرطة في العملية.
2. مشاركة قواعد بيانات العائلات التي لا تزال في مخيم الهول مع الجهات الفاعلة المحلية وذلك لتشكل أساساً لترشيح القوائم للإخراج وللتحضير المناسب لخروج هذه العائلات.
3. تحضير ومشاركة قاعدة بيانات مركزية بأسماء العائدين/ات ومناطق سكنهم ومؤهلاتهم المهنية والعلمية واحتياجاتهم الإنسانية، على أن تتوفر هذه البيانات لدى المجالس المحلية وتتم مشاركتها عل المستوى المحلي مع المنظمات والجهات الفاعلة في تقديم الدعم للعائدين/ات بآلية تضمن حماية الخصوصية والمشاركة الفعالة دون ضرر.
4. تطوير آليات مراجعة وتقارير دورية بين مختلف الهيئات والأجسام المنخرطة في عمليات الإخراج، بما يضمن توثيق العملية واستخلاص دورس مستفادة وزيادة الكفاءة والشفافية. من شأن هذا النوع من الآليات والتقارير أن تساهم في تحديد أوجه القصور بدقة وتفريق الحالات الفردية من الانتهاكات أو الخروقات الممنهجة.

التنسيق والفعاليّة

تتصف عمليات إخراج النازحين من مخيم الهول بالتعقيد من حيث تأخير الموافقات الأمنية واتخاذ قرارات الإخراج وتكرار الوظائف بين الأجسام المختلفة مما يضعف من كفاءة وفعالية العملية ويحد من إمكانية توسعتها على نطاق كاف لإخلاء المخيم في وقت قريب، نورد هنا مجموعة من التوصيات الهادفة لزيادة كفاءة وفعالية العملية:

1. تحديد خط زمني واضح لإتمام الموافقات الأمنية والبت في قرارات إخراج العائلات التي يتم ترشيح أسمائها للسلطات المعنية وإدارة المخيم.
2. تطوير أنظمة فعالة لمشاركة المعلومات بين الأجسام والهيئات المختلفة ضمن السلطات المعنية، وذلك لضمان تسهيل الإجراءات وتجنب إرهاق العائلات بتقديم نفس المعلومات مرات متعددة.
3. عقد جلسات واجتماعات تنسيق دورية للجهات المنخرطة في عمليات الإخراج بهدف توضيح الأدوار والمسؤوليات وتأسيس خطوط تواصل واضحة وموثوقة لتبادل المعلومات وتنسيق التدخلات.

التأهيل للخروج والتحضير لإعادة الاندماج

ترتبط عملية إخراج العائلات من مخيم الهول ارتباطاً وثيقاً بالواقع المعيشي والخدمي في مناطق العودة وقدرة العائدين/ات على الوصول إلى الخدمات وكذلك بمستويات التقبل المجتمعي للعائدين/ات.

توصيات وحلول

1. العمل بجدية على إيجاد حل لأزمة غياب الوثائق المدنية لدى العديد من قاطني/ات المخيم خاصة الأطفال، ومن ضمن ذلك التأكيد على أهمية وضرورة إعادة الوثائق المدنية لأصحابها عند مغادرة المخيم في حال كانت قد تمت مصادرتها من إدارة المخيم عند الدخول، أو إصدار وثائق بديلة وإرسالها إلى أصحابها في المخيم قبيل خروجهم.

2. تكثيف الجهود ضمن برامج التأهيل للعائلات المرشحة للخروج قبل إخراجهم ويتضمن ذلك تزويدهم بمعلومات واضحة عن واقع المناطق التي يعودون لها وعن الخدمات المتوفرة لهم مع نقاط تواصل واضحة ومحددة للوصول لتلك الخدمات.
3. ربط برامج التأهيل قبل الخروج بجلسات دعم نفسي اجتماعي مكثف وذلك لزيادة قدرة العائلات على التأقلم مع فكرة العودة ومع المجتمع المضيف، على أن يتم ربط هذه البرامج ببرامج دعم نفسي اجتماعي بعد العودة لزيادة الأثر والاستدامة.
4. زيادة مستوى التنسيق بين المنظمات المحلية والدولية لتحسين مستوى الدعم الاقتصادي والخدمي المقدم للعائدين/ات ضمن برامج إعادة الاندماج، مع التركيز على برامج سبل العيش والتمكين الاقتصادي.
5. تشكيل لجان مجتمعية وتفعيل دور لجان الصلح وما شابهها من آليات تعمل على عزيز التماسك المجتمعي وانخراط العائدين/ات مع المجتمع المحلي وتخفيف آثار الوصمة والعزلة الاجتماعية.
6. التوجه ببرامج فعالة نحو المجتمع المحلي تتضمن حملات إعلامية وتوعوية ومشاركة معلومات عن العائدين والتخفيف من حجم التهويل والتضخيم الإعلامي لقضية سكان مخيم الهول.

العائلات السوريّة من غير مناطق شمال شرق سوريا

في حين تغيب الأرقام الدقيقة عن عدد العائلات السورية المنحدرة من مناطق سورية غير شمال شرق سوريا، إلا أن التقديرات تصل إلى 20 ألف عائلة. يصعب تطبيق الآلية المعتمدة حالياً على العائلات من مناطق أخرى، وعدم معرفة أو ارتباط هذه العائلات بالوجهاء والشيوخ الكفلاء وغياب آليات تنسيق مع سلطات الأمر الواقع في مناطق سوريا الأخرى. إلا أنه تم طرح بعض النقاط والمقترحات التي قد تشكل طريقاً نحو إيجاد حل خاص بوضع هذه العائلات ومنها:

1. جمع معلومات أساسية وبشكل واضح حول هذه العائلات ومناطق سكنهم السابقة دون الاعتماد فقط على أماكن تولدهم أو نفوسهم بحسب وثائقهم المدنية. إن بعض الأشخاص كانوا من المقيمين في شمال شرق سوريا قبل دخولهم إلى المخيم، ولكنهم ينحدرون بالأصل من محافظات أخرى مما يجعلهم غير مؤهلين للإخراج بالآلية الحالية.
2. العمل على إيجاد خطوط تواصل مع السلطات الأمنية أو السلطات المحلية الحاكمة في المناطق المختلفة من سوريا لتسهيل عودة العائلات، مع الأخذ بعين الاعتبارات المخاوف الأمنية للعائلات نفسها وضمان العودة الآمنة والطوعية.
3. تكثيف جهود المناصرة والحشد من منظمات المجتمع المدني السورية والمنظمات الدولية للتعامل مع قضية مخيم الهول كقضية سورية لا تنحصر في منطقة شمال شرق سوريا ونحو إيجاد حلول عملية لإخلاء المخيم.

مسار مقترح لآليّة استقبال وإعادة إدماج العائدين

تقترح الورقة مساراً يمكن أن يشكّل إطارًا تنفيذيًّا لآلية رسمية معتمدة لاستقبال وإعادة إدماج العائدين تعتمد نهجاً يرتكز على المجتمعات المحلية، قائمة على الحقوق، ومستدامة في سياق تعزيز السلام الإيجابي. يجب أن يتمتع هذا المسار بغطاء رسمي من الإدارة الرسمية، أي ألا يتم التعامل معها كمجرد مشروع أو مبادرة غير حكومية، إنما على أساس أنها توجّه رسمي من السلطات المعنية متزامن مع اتخاذ الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ والإلزام لجميع الأطراف.

مكتب خاص

من الضروري تأسيس مكتب خاص مكلّف رسميّاً من قبل السلطات المعنية بالاضطلاع بمهام هذه الآلية، وأن يكون هذا المكتب مختصّاً بهذه المسألة وممنوحاً للصلاحيات اللازمة بناءً على اتخاذ الإجراءات اللازمة سواء من خلال قانون أو قرار يحمل صفة الإلزام.

ينبغي أن يتمّ رفد هذا المكتب بفريق من الموظفين الرسميّين يتمتعون بالحدّ الكافي من المعرفة والخبرة في المجالات المتعلقة بمسألة العائدين وتدخلات المنظمات غير الحكومية علاوة على تفاصيل تدخلات السلطات المعنيّة وإجراءاتها. يخضع هذا الفريق لأنشطة بناء القدرات اللازمة ومن خلال دعم تقدمه جهات متخصصة ومنها الشركاء في المنظمات غير الحكومية. يُفترض أن ألا يتم الاكتفاء بهذا الإجراء لمرة واحدة، بل أن تُخصّصَ تدريبات تخصصية بشكل دوري لهذا الفريق.

اختصاص وصلاحيّات المكتب

يمثّل هذا المكتب آلية إعادة الإدماج رسميّاً، وبالتالي يُعطى صلاحيات تمكّنه من تنفيذ اختصاصه متعدد الأوجه. يُعتبر هذا المكتب نقطة الاتصال الرئيسية لكافة الجهات المعنية فيما يتعلق بمسألة العائدين، وبالتالي يجب أن يكون قادراً على الوصول إلى المخوّلين في الإدارات والهيئات الرسمية المختلفة، ومن ضمنها الجهات الأمنية، في كافة القضايا والبيانات المرتبطة بتلك المسألة. فيتولى هذا المكتب مهمة التنسيق الداخلي على مستوى السلطات المعنية ويوحّد المرجعية المتعلقة بالتخصصات المتعددة المنخرطة في مسألة العائدين. في نفس السياق، يلعب المكتب الدور الرئيسي في تكريس الشفافية ومشاركة المعلومات المتعلقة بإخراج العائدين من مخيم الهول، حيث يجب أن يتلقى المعلومات الكافية قبل إخراجهم، ومن ذلك بياناتهم وأماكن نقلهم ونتائج الدراسة الأمنية المتعلقة بهم، بالإضافة إلى المواعيد المتوقعة لتنفيذ الإخراج. وفيما يتعلق بهذه الجزئية، يجب أن يلعب المكتب دوراً رئيسيّاً في تحديد تلك المواعيد لأنه مخوّل بعملية التنسيق والتحضير مع باقي الأطراف بشكل استباقي حتى لا تتحول الاستجابة بسبب الإخراج المفاجئ إلى ردّ فعلٍ إسعافي مجدّداً.

طبيعة عمل المكتب

لا يقتصر مضمون الآلية المقترحة على تنسيق تنفيذ التدخلات، ولكنه ينطلق من تصميمها المشترك بين الجهات المعنية كافة. يتولى المكتب الخاص مسؤولية تنسيق تطوير خطة شاملة ومتكاملة بين جميع تلك الأطراف من خلال توظيف البيانات حول المنظمات غير

الحكومية الفاعلة ونطاقات عملها، السلطات والإدارات الرسمية ذات الصلة بأي من جوانب مسألة العائدين، وكذلك تفاصيل انخراط الفواعل المجتمعية في عملية اختيار وإخراج العائدين. يتطلب تطوير الخطة عملية حوارية على غرار "ورشة عمل" متعددة المراحل يتم فيها تحديد الإطار الرئيسي للخطة العامة متضمنةً تحليل الجهات الفاعلة ومجالات عملها واختصاصها وتواجدها، آليات تقييم الواقع والحاجات وتوزيع الأدوار وتحديد الأدوات، تحديد محاور التدخل الرئيسية على أساس التمكين القائم على الحقوق، وتوزيع الأدوار بين الجهات الداعمة.

يتفرّع من هذه الخطة العامة خطط فرعية على مستوى المناطق التي تستقبل العائدين في كل دفعة يتم إخراج مجموعات منهم. وضرورة تصميم خطط على أساس مناطقي ومؤسساتي. فلضمان تكامل التدخلات والتطور التدريجي لأثرها، يتمّ اعتماد منظمة أو أكثر متواجدة في منطقة محددة في تنفيذ الخطة بتدخلاتها المعتمدة. قد لا تمتلك منظمة واحدة جميع الخبرات أو الموارد اللازمة لتنفيذ التدخلات المتنوعة، ولكنها تقود العمل وتكون مسؤولة أمام الآلية ومكتبها الخاص في تنسيق جهود منظمات أخرى قادرة على تنفيذ تدخلات أخرى تندرج في إطار الخطة الخاصة. وفي حال تعذّر قيام إحدى المنظمات بهذا الدور، يتولى المكتب الخاص هذه المسؤولية.

ولا يفترض أن يتم تطبيق عمل الآلية بناءً على الخطط والمشاريع المُقرّة مسبقًا من قبل المنظمات غير الحكومية ومانحيها، ولكن يجب أن يكون التقييم والتخطيط في سياق هذه الآلية جزءاً رئيسيّاً من عملية بناء مشاريع العمل الخاصة بالمنظمات، بحيث تُقدَّم تلك المشاريع للجهات المانحة باعتبارها جزءاً من الحاجة للتغيير والتأثير الإيجابي. بهذه الطريقة يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تُطلق عملها على مسألة العائدين على أسس أكثر صلابة وقائمة على الحقوق وليست مجرّد الاستجابة الطارئة.

مضمون عمل المكتب

يجب أن يعمل المكتب الخاص على الانخراط مع الجهات الفاعلة المعروفة خبراتها وقدرتها على تنفيذ التدخلات المطلوبة لتحقيق أهداف الآلية. ويندرج في إطار هذه التدخلات مجموعة محاور رئيسية أهمها:

الحاجات الأساسية

ما من شكّ أن تأمين الحاجات الأساسية للعائدين في المراحل الأولى تدخلٌ لا غنى عنه وإن كان توجّه الآلية هو تحقيق الاستدامة من خلال التمكين. فالغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية الأولية والنظافة وغيرها من الحاجات الأساسية لا يمكن إلا أن تُلبّى بشكل طارئ حينما تبرز الحاجة إليها، على ألا تُعتبر هذه الاستجابة مستدامة وبديلاً لتمكين العائدين من الاعتماد على الذات في أقرب وقت ممكن. تجدر الإشارة إلى أن الأمن الشخصي والعائلي يُعتبران من الحاجات الأساسية ويتطلبان المناصرة مع الجهات المسؤولة لتأمينهما، كما يجب توثيق أثرهما على الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية.[1]

الدعم النفسي والاجتماعي

يحتاج هذا الدعم إلى تخصّص يجب التحقّق عن كثب من امتلاك أي جهة ستنفّذ تدخلات مرتبطة به للمؤهلات العلمية والخبرات العملية الكافية. أحد عناصر هذه المؤهلات هو الخبرة المحلية/المجتمعية للقائمين على أية أنشطة دعم نفسي واجتماعي. تؤثر نتائج هذا التدخل على كافة التدخلات الأخرى وعلى النتائج النهائية المرجوة من آلية إعادة إدماج العائدين. لا يمكن فصل هذا المحور عن كافة التدخلات والمحاور الأخرى لأنها كلّاً منها

---

[1] أنظر في هذا السياق:

Inter-Agency Standing Committee, IASC Guidelines on Mental Health and Psychological Support in Emergency Settings, 2008, p. 9.

يتفاعل ويؤثر على الأخر. فعلى سبيل المثال، يستطيع بعض الأفراد إدارة وتحسين صحتهم النفسية من خلال تمكينهم من الدعم العائلي والاجتماعي، كجمع شمل العائلات في بعض الحالات، الوصول للخدمات التعليمية أو المهنية، أو مجموعات الدعم غير المنظمة كالمبادرات الشبابية أو النسائية. وبالتالي، لا ينبغي تصميم تدخلات الدعم النفسي والاجتماعي على أساس قوالب جامدة أكاديمية أو استشفائية، إنما يجب أن تكون مرنةً وموجّهة لأصحاب المصلحة المباشرين بناءً على تحليل دقيق لواقعهم الفردي والجماعي، وتقييم الحاجة للتدخلات على ذلك الأساس ربطاً بالإطار العام للتدخلات المرصودة في سياق الآلية. يشكّل "هرم التدخلات" للصحة الذهنية والدعم النفسي-الاجتماعي في أوضاع الطوارئ مرجعاً مهمّاً ورئيسيّاً لكافة المنظمات المنخرطة في تدخلات الدعم وإعادة إدماج العائدين.[2]

الدعم القانوني

تلعب السلطات المعنية الدور الأبرز في هذا المحور خاصة وأنّ قضايا الثبوتيات الشخصية والمتعلقة بالملكية أيضاً برزت كأحد أبرز التحديات، وهي قضية تتطلب تدخلاً مباشراً من هذه السلطات لأنها الوحيدة المخوّلة والمسؤولة عن ضمان عدم حرمان أي شخص من هذه الثبوتيات التي تعكس شخصيته القانونية. لذلك، يجب أن تعطي الآلية أولوية رئيسية لعلاج هذه المشكلة قدر الإمكان قبل خروج العائدين، وتدابير ذلك يجب ألا تقتصر على إيجاد الحلول أو البدائل، بل يجب أن تمتد لتضمن أن هذه الحلول أو البدائل معترف بها وملزمة لكافة الجهات سواء كانت حكومية أو غير حكومية. في الوقت ذاته، يحتاج التعامل مع مسألة العائدين والمجتمعات المحلية إلى تدخلات دعم قانوني متنوعة سواء متعلقة بالثبوتيات أو بقضايا أخرى طارئة. هذا التدخل قد يساهم في تعزيز سيادة القانون خاصة إذا ما شمل ضمن المستفيدين أبناء المجتمعات المحلية الذين قد يعانون من مشاكل

[2] المصدر السابق.

قانونية لا تختلف كثيراً عن تعقيدات وضع العائدين. كما أنه من الضروري أن تشمل هذه التدخلات إجراءات التقاضي المحتملة نتيجة أية نزاعات سابقة أو مستقبلية.

التعليم

يتطلب هذا المحور تضافر جهود المنظمات غير الحكومية وقرارات السلطات المعنية، لأن تحديات التعليم – كما ورد أعلاه – من الأكثر تعقيداً وتتطلب إجراءات رسمية تتحمل السلطات المحلية مسؤوليتها، بالإضافة إلى مضمون الدعم التعليمي الذي قد تضطلع به المنظمات غير الحكومية في مراحل من قبل إدماج الأطفال في العملية التعليمية الرسمية.

التأهيل المهني

وهو محور مرتبط بالتعليم، كما أنه موجّه إلى فئات أخرى. فحين يتعذر إلحاق الشخص بالعملية التعليمية لأي سبب، خاصة لأسباب عمرية، أو حين يكون خياره اكتساب مهارات مهنية، يتعين أن يكون التأهيل المهني تدخّلاً معتمداً ومشجّعاً عليه أيضاً. ويُفترض أن يتزامن ذلك مع تدخلات رفع وعي خاصة للعائلات حول أهمية هذا التأهيل وقيمته، لأن من الوصوم السائدة مجتمعيّاً أن التعليم المهني هو ملاذ "الفاشلين" وأنه لا يعوّض التعليم الأكاديمي. على الجانب الآخر، يجب أن يولى اهتمام خاص للتأهيل المهني للكبار، خاصةً وأنّ العديد منهم قد خسر فرصاً عملية أو تأهيلية خلال الإقامة في المخيم، ومنهم لم يحظَ بأي فرصة مسبقاً لاكتساب هذه المهارات. لذلك، هذا التدخل يتضمن التأهيل لهؤلاء الذين لا يمتلكون خلفية مهنية أو مهارية، وإعادة التأهيل لهؤلاء الذين يحتاجون إلى إعادة صقل أو تحديث لمهاراتهم وخبراتهم بعد انقطاعهم عن متابعتها وممارستها. في كل الأحوال، يجب أن يكون تصميم وتنفيذ هذه التدخلات قائمة على أساس الإشراك الفعلي للمستهدفين في اختيار مجالات التأهيل المفضلة والتي تحقق مصلحتهم الفضلى. وحيث أنّ المرأة تشكل النسبة الأكبر من العائدين البالغين، لا بدّ من تصميم تدخلات إعادة التأهيل بما يتناسب مع خصوصية تجربتهنّ الذاتية وخصوصية السياق المجتمعي. لا ينبغي أن يعني هذا حصر التأهيل المهني للمرأة في مجالات مقولبة مسبقاً، ولكن مصلحتها الفضلى يجب

أن تُقاس استناداً إلى ظروف المجتمع وحاجاته، علاوة على ظروفها الخاصة كونها معيلة الأسرة أو منفصلة عن عائلتها أو غير ذلك.

التمكين الاقتصادي

المعاناة الاقتصادية للمجتمعات المحلية تعني تلقائيّاً معاناةً للعائدين، ولكنّها ذات أثر فادح متبادل نظراً لعدم تمكّن العائدين من التمتع بحقوقهم الاقتصادية، ومفاقمة الضائقة الاقتصادية والمنافسة المحتملة على سوق العمل والموارد في المجتمعات المحلية. مع خروج العائدين من مخيم الهول، يجب أن تكون تدخلات التمكين الاقتصادي جاهزة للتنفيذ بحيث تستهدفهم وتدمج فيها أفراداً من المجتمعات المحلية، وهذا من شأنه أن يطوّر لدى هذه المجتمعات شعوراً بالقبول بدل أن يتعاملوا مع العائدين باعتبارهم عبئاً. ينبغي تصميم تدخلات تمكين اقتصادي مؤهلة لاستهداف أكبر عدد ممكن من الأفراد حيث إنه عدا عن الأثر الاقتصادي الأكثر فعالية لهذا التوجه، فهو يساهم في عملية الدمج المجتمعي بين العائدين والمجتمعات المحلية في بيئة العمل التي قد تمتد إلى المستوى العائلي والاجتماعي. المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الجماعي، سواء كانت زراعية أو صناعية، تقلّل من أعباء التحقق وإثبات الاستحقاق الفردي في المشاريع الصغيرة، وما قد ينتج عنها من شعور بالغُبن ممّن لا يحصلون على فرصة فيها. أكد المشاركون ضرورة استمرار تصميم وتنفيذ المشاريع الصغيرة، خاصة عندما تُوجَّه لفئات معيّنة قد لا تكون المشاريع الكبيرة مناسبةً لظروفهم وخبراتهم وخياراتهم. إن التمكين الاقتصادي إعمالٌ ليس للحقوق الاقتصادية للعائدين وحسب، ولكنه نقطة الانطلاق لتمكينهم من باقي الحقوق علاوة عن مساهمته في تعزيز تمتّع المجتمعات المحلية بالحقوق ذاتها. إن الاستدامة الموضوعية لأثر التدخلات لا يتحقق إلا إذا مكّنَت العائدين من الاعتماد على ذاتهم دون تمييز مُجحِف بحقّ المجتمعات المحلية. هناك ارتباط منطقي بين التأهيل المهني والتمكين الاقتصادي مما يؤكّد الحاجة للنهج التكاملي كي لا يُحكَم بالفشل على التدخلات في سياق المحورين إذا ما نُفّذَت بشكلٍ منفصل ومع انعدام التنسيق.

لا شكّ أن قدرة العائدين على التمتع بحقهم في السكن والمستوى المعيشي اللائق بشكل مستدام تعتمد على تمكينهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. هذا لا يُلغي استمرار الحاجة إلى تدخلات طارئة خلال تدرّج العائدين في مسيرة التمكين لتأمين الحدّ المقبول من المستوى المعيشي اللائق من خلال المأوى المؤقت والمنازل المستأجرة لفترات محدودة. ولكن تلعب تدخلات التمكين من حقوق الملكية دوراً أكثر فاعلية في هذا السياق لأنّ استعادة الملكية بالنسبة للكثير من العائدين عاملٌ حاسمٌ في تحقيق جانب رئيسي من استقرارهم الذي يمكّنهم من التطور التدريجي في التمكّن من حقوق أخرى. وهناك حاجة للعمل على هذا المحور لمزيد من الشفافية وتبادل المعلومات بين جميع الجهات وخاصة من قبل الجهات الرسمية فيما يتعلق بإثبات الملكيات وتيسير الوصول إليها بغض النظر عن حالتها. بناءً على ذلك، ومع تحديد الأفراد والعائلات صاحبة الملكيات، يمكن تطوير تدخلات خاصة بالتمكين منها عبر المسارات القانونية أو العملية كالترميم أو إعادة البناء. وحين ينطلق العمل بشكل استباقي على هذا المحور انطلاقًا من التنسيق المسبق المفترض، يمكن للجهات الداعمة أن ترشّد جانباً كبيراً من مواردها التي قد تُستَهلَك في تأمين المأوى المؤقت عبر تخصيصها لهذه المسارات الخاصة بالتمكين من الملكية المثبتة أساساً. تتحمل السلطات الرسمية ومن خلال المكتب الخاص مسؤولية تأمين المتطلبات المترابطة لهذا المحور، لأنّه يتأثر بالأوراق الثبوتية والقدرة على الحركة والتنقل والاعتبارات الأمنية، وهي عناصر لا يمكن التحكم فيها إلا من خلال تلك السلطات.

النهج المرتكز على المجتمع

كي تنجح الآلية في تحقيق إعادة إدماج مستدامة وقائمة على التمكين من الحقوق، ينبغي أن تعتمد نهجاً يرتكز على المجتمع باعتباره قادراً على دعم وتمكين بيئة إعادة الإدماج. تلعب المجتمعات المحلية دوراً حيوياً في إعادة إدماج العائدين، حيث تقدم لهم شبكات الأمان والشبكات الاجتماعية والدعم النفسي والاجتماعي والموارد المالية. وعندما تنظر المجتمعات المحلية إلى العائدين بشكل إيجابي، فإن ذلك يساعد على إعادة الاندماج دون

خوف من الوصمة، مما يسمح لهم بإعادة تأسيس الروابط الاجتماعية. وينبغي أن تفيد عملية إعادة الإدماج المجتمعات المحلية أيضاً من خلال الاستفادة من مساهمات العائدين ومهاراتهم وخبراتهم. ومع ذلك، قد تفتقر بعض المجتمعات المحلية إلى الموارد اللازمة لدعم إعادة الإدماج، وخاصة إذا كان عدد العائدين مرتفعاً، مما يؤدي إلى المنافسة على الموارد. لذلك، تعد المبادرات المجتمعية حاسمة لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على استيعاب العائدين والحد من الاستياء أو العداء.

يُفترض أن تراعي آلية إعادة الإدماج إجراء تقييم اجتماعي واقتصادي في المجتمعات المحلية التي ينتمي لها العائدون وسيعودون إليها لأن ذلك يساعد في تحديد التأثير على المجتمع. ومن الأهمية بمكان إشراك المجتمعات المحلية في هذه التقييمات لمواءمة تدخلات إعادة الإدماج مع احتياجاتها وتجنب التأثيرات السبية. إن المشاركة المحلية الشاملة منذ هذه المراحل الأولى لتصميم التدخلات تعزز الملكية المحلية وتعزز استدامة إعادة الإدماج.

علاوة على ذلك، إن المبادرات التي تعزز المشاركة الشاملة للعائدين وسكان المجتمعات المحلية تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي وتلبية احتياجات المجتمع. وتشمل هذه الأنشطة برامج التدريب، وخلق فرص العمل بالشراكة مع القطاع الخاص، ومشاريع البنية الأساسية الصغيرة مثل الري وبناء الطرق. وتعمل مثل هذه التدخلات على تعزيز قدرة المجتمع على استيعاب العائدين وتعزيز الروابط بين عودتهم والتنمية المحلية، مما يسمح للمجتمع بتسخير مهارات العائدين مع معالجة القضايا الأوسع نطاقاً.